العدد (1906) السنة الثامنة - الخميس (16) أيلول 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

لاجئون عراقيون يشكون قلة الدعم الحكومي وتعسف دول الإقامة

وزير الهجرة: الحكومة ستواجه الترحيل القسري للعراقيين بإجراءات صارمة

عامر ثامر: لجنة حقوق الإنسان أخفقت في متابعة أحوال اللاجئين بسبب التجاذبات

أدت الظروف التي مر بها العراق، منذ ما يزيد على ثلاثة عقود، وصولاً إلى التصاعد الكبير في العنف الطائفي، كان نتاجا تراكميا لحيثيات تلك الظروف، من حروب، واقتتال، واضطهاد سياسي، وحصار اقتصادي، وتراجع في الحريات، على وضع هذا البلد في مرتبة متقدمة للغاية في تسلسل البلدان الأكثر خطورة على حياة المدنيين عامة، وفي عملية احتساب رياضي طردي بسيطة، فنعتقد ان من الطبيعي يكون في تصاعد تلك الحيثيات، تزايد في أعداد المهاجرين، ممن صاروا لاجئين في دول معينة.

ومع ظروف حرجة، كتلك التي يعانيها لاجئو العراق في المهجر، لا يختلف اثنان في ان التجاذبات السياسية الداخلية والخارجية، قد شكلت ضغطاً إضافياً على هؤلاء اللاجئين الذين هم أحوج إلى رعاية إنسانية على المدى القصير، وكفالة ظروف عودتهم إلى البلد الأم، العراق، على المدى البعيد..

بغداد / إياس حسام الساموك

بين حين وآخر، يجري الحديث عن إعادة قسرية للاجئين، ويتم الترويج لمقولات تتحدث عن صفقات سياسية واقتصادية على المستوى الدولي، يصب في دفعهم إلى العودة، في بيئة محلية يعتقد اللاجئ ان الظروف التي دفعته فيها إلى لململة نفسه وعائلته، وهجر ارث الذاكرة والأصحاب والمال والوظيفة، على مضض، إلى خارج الحدود مازالت قائمة.

في مقابل ذلك.. وجدت أطراف أخرى ان قضية اللاجئين العراقيين في المهجر ورقة ضغط تشهرها دول ومنظمات، للحصول على مكتسبات سياسية، واقتصادية، ويعدون ان ما خفي كان أعظم.. وبالتالي، تبنت القضية من وجهة نظرهم، مسألة سيادة واحترام لكيان سياسي قام على أسس ديمقراطية.

بين هذا وذاك، تجد (المدى) نفسها اليوم أمام حاجة كبيرة لإظهار واقع لاجئي المهجر في الخارج، لتبحث عن الحقيقة، في التساؤل الذي يطرح نفسه بقوة: هل ان دوافع أزمة لاجئي العراق في المهجر سياسية، أم إنسانية.. أم الاثنين معاً.

من منطلق منهجي يفيد بان معرفة أصل المشكلة، يقود بالنتيجة إلى حلها، مع الإشارة إلى ان هذا التقرير لم يطرح نفسه وسيطاً لحلحلة تلك الأزمة، بقدر ما هي وظيفة ديمقراطية يضطلع بها الإعلام الحديث، لإيصال المطالب إلى السلطة المعنية، ودفع الرأي العام في الاتجاه الذي يسهم في بناء دولة ديمقراطية.

من هو اللاجئ؟

كي تأخذ قادمات أطروحاتنا وضعها الصحيح، يجب ان نحدد أولاً، هل ان اللاجئ هو كل من حمل حقيبته إلى خارج الحدود لدوافع مختلفة هو لاجئ؟!.

اللاجئ، وحسب ما عرفته اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بوضع اللاجئين، فهو: (كل شخص ترك بلاده خوفاً من التعرض للاضطهاد، بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة، أو آرائه السياسية، خارج بلد جنسيته.. وهو لا يستطيع، أو لا يريد بسبب ذلك الخوف، أن يستظل بحماية ذلك البلد).

فإذا كان الشخص يحمل أكثر من جنسية، تعني عبارة "بلد جنسيته" كلا من البلدان التي يحمل جنسيتها. ولا يعتبر محروما من حماية بلد جنسيته إذا كان، دون أي سبب مقبول يستند إلى خوف له ما يبرره، لم يطلب الاستظلال بحماية واحد من البلدان التي يحمل جنسيتها.

بداية الحكاية

انطلقت اتفاقية الأمم المتحدة المختصة بوضع اللاجئين، لسنة ١٩٥١، من مبدأ أن ميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي أقرته الجمعية العامة في ١٠ كانون الأول ١٩٤٨، أكدا مبدأ تمتع جميع البشر دون تمييز بالحقوق والحريات الأساسية.

وتجد الأطراف المتعاقدة على تلك الاتفاقية بان الأمم المتحدة برهنت على عمق اهتمامها باللاجئين، وأنها عملت جاهدة علي أن تكفل لهم أوسع تمتع ممكن بهذه الحقوق والحريات التي عدتها أساسية.

الا ان تلك الأطراف، من دول ومنظمات، تعي في الوقت نفسه،أن منح الحق في الملجأ قد يلقي أعباء كبيرة علي عاتق بلدان معينة، وأن ذلك يجعل من غير الممكن إيجاد حل مرض لهذه المشكلة، من دون تعاون دولي، لاسيما ان الأمم المتحدة أقرت في أكثر من مناسبة على دولية مشكلة تنامي ظاهرة اللجوء، وسعة أبعادها وتداخل ظروفها.

لقد أعربت الدول الكبرى والمنظمات الأممية عن الأمل في أن تبذل جميع الدول، كل ما في وسعها للحيلولة دون أن تصبح هذه المشكلة سببا للتوتر بين الدول أنفسها، إدراكا منها للطابع الاجتماعي والإنساني لمشكلة اللاجئين.

عود على بدء

(بالرجوع الى سبعينيات القرن الماضي، يمكن لنا ان نثبت بان هنالك الكثير من العراقيين تركوا البلاد لأسباب سياسية بالدرجة الأولى، فالكثير ممن عارضوا النظام آنذاك هجروا العراق هم وعائلاتهم خوفاً على حياتهم، حتى جاء السبب الآخر الذي زاد من أعداد اللجوء من العراق، وهو الحرب العراقية الإيرانية، التي استمرت ثماني سنوات... وقد تطورت الحالة بعد دخول الكويت، وصار لمن يريد ان يهاجر العراق أكثر من مسبب، لاسيما بعد تراجع الحالة المعيشية للفرد العراقي، بعيد فرض الحصار الاقتصادي في ١٩٩١)..

هذا ما قاله لـ"المدى" عضو لجنة حقوق الإنسان في البرلمان السابق، وعضو الائتلاف الوطني عامر ثامر، وعد في تصريحه:(انه بعد مرور ثلاثة عقود، لم تستطع جميع الحكومات التي مرت على العراق ان يجدوا حلاً لهذه القضية الشائكة، فمشاكل اللاجئين مازالت مستمرة وأوضاعهم صعبة للغاية، وعلينا ان نفرق ما بين من ترك العراق جبراً، وبين من ترك العراق لأسباب وظروف متعددة).

تطلعات.. مع وقف التنفيذ

كان العراقيون، وبعد سقوط النظام السابق، يتطلعون الى مرحلة جديدة يعود من خلالها كل من ترك البلاد في الفترات الماضية، وبالفعل تحققت عودة بعض المهاجرين والتم شمل بعض العائلات..

الا ان جملة التداعيات والمتغيرات التي شهدتها الساحة العراقية بعد ٢٠٠٣، ادت جميعها الى زيادة أعداد اللاجئين العراقيين في الخارج، وبسبب تلك التداعيات ترك الكثير العراق وتوجه إلى دول عربية وأجنبية طالباً اللجوء فيها.

ويقول وزير الهجرة والمهجرين عبد الصمد رحمن: "ان سوريا هو البلد الذي شهد أكبر عملية هجرة من العراق"، لافتا الى أن "إحصائيات الوزارة تشير الى ان عدد العائلات العراقية التي نزحت الى سوريا بلغ ٢١٦ ألف عائلة"

في حين تسجل إحصائيات وزير الهجرة والمهجرين التي تقدم بها الى الصحفيين: (بان عدد العائلات النازحة إلى الأردن بلغ ٤٨ ألف عائلة، منها ٣٨٠٠ بحاجة ماسة الى المساعدات المالية والغذائية، فيما كان عدد العائلات النازحة إلى لبنان ٦٨٠٠ عائلة، بينما يتراوح عدد العائلات العراقية النازحة الى مصر بين ثلاثة الى أربعة آلاف عائلة).

ووفقاً لإحصائيات دولية، فان رجوع اللاجئين فهو بمستوى ضيف جداً، مقارنة بالإعداد التي هجرت العراق، اذ أعلنت المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة قبل شهرين أن أكثر من ٤٧٢ ألف مهجر ولاجئ عراقي عادوا إلى مناطق سكناهم منذ العام ٢٠٠٨ وحتى نيسان ٢٠١٠.

وعن تعرض عراقيين مهاجرين في دول اوربية، ومنها السويد، الى الاعتقالات بهدف اعادتهم قسراً الى العراق، نفى وزير الهجرة والمهجرين عبد الصمد رحمن سلطان في تصريح كان خص به "المدى" ان يكون هناك أي تنسيق مع الجانب العراقي لشن مثل تلك الاعتقالات، وقال ان انه لا توجد أي معلومات لدى وزارته بشأن هذه الاعتقالات، مضيفا انه في حالة اذا ما وقعت مثل هذه الأفعال سيكون للحكومة العراقية ردود فعل شديدة.

ويستدرك سلطان: ان كانت هذه الاعتقالات موجهة ضد اللاجئين غير الشرعيين فأن هذا امر طبيعي، لافتاً إلى ان الوزارة كانت قد التقت بممثلي سفارات بعض دول الاتحاد الأوروبي وحثتهم على عدم استخدام وسائل الترحيل القسري بحق اللاجئين العراقيين وان أي ترحيل يجب ان يكون بالاختيار بعيداً عن وسائل الإجبار.

وتقول وزارة الهجرة والمهجرين إن العراق لا يمتلك قاعدة بيانات عن أعداد العراقيين في الخارج، وأنها تعتمد سجلات المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة كونها تمتلك قوائم عن عراقيين مسجلين لديها، موضحا ان وزارته لا تمتلك أي قاعدة بيانات عن إعداد العراقيين في الخارج حالها حال أية جهة رسمية عراقية، معللا ذلك بعدم وجود مكاتب للوزارة في الدول التي يوجد فيها المهاجرون العراقيون.

وتقول تقارير صحفية نقلاً عن مصادر مسؤولة ان الوزارة تعتمد في إحصائياتها على سجلات المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة بالرغم من ان الأرقام التي تمتلكها هذه المفوضية غير دقيقة لكنه يعد مؤشرا على وجود عائلات عراقية تعيش حالة من الفقر والعوز وهي التي تسجل لدى المفوضية، أو عائلات ترغب في اللجوء لدولة ثالثة وهنا أيضا يسجلونهم في سجلات المفوضية، منوها الى ان إحصاء هذه الشرائح مهم جدا كي نقدم دعمنا لهم بشكل مباشر بالتعاون مع الدول الموجودين فيها والمنظمات الإنسانية، وأغلب هذه العائلات لا يستطيع حاليا العودة للعراق بسبب وضعها المعيشي.

عامر ثامر يقول ان الحكومة شجعت العراقيين على العودة، نافيا ان تكون هناك اي اتفاقات جانبية بين الحكومة العراقية وحكومات الدول التي يوجد فيها اللاجئون العراقيون، لافتا الى ان الترحيل اقتصر على من لا يمتلك الوثائق الكاملة او المهاجرين غير الشرعيين، كما ان الحكومة العراقية كانت قد التقت مع عدد من ممثلي السفارات العربية والأجنبية وحثتهم على عدم اللجوء الى الترحيل القسري للاجئين العراقيين، اما عن دور لجنة حقوق الإنسان في البرلمان السابق في ما يتعلق بوضع اللاجئين العراقيين في الخارج يشدد ثامر على ان اللجنة تعرضت حالها حال كافة اللجان الى التجاذبات السياسية مما شل بعض اعمالها.

وفي ما يخص ترحيل لاجئي العراق في السويد بين ان الترحيل اقتصر على من هو لم يكمل الإجراءات القانونية التي تتعلق بإقامته من جانب وعلى عراقيي كردستان على اعتبار ان الوضع في الإقليم جيد وبالتالي ينتفي مع هذا الوضع سبب اللجوء.

الامر الذي أكده محمد سيوان وهو لاجئ عراقي في السويد من إقليم كردستان اذ قال لـ"المدى" ان السلطات السويدية تعمل حاليا على ترحيل قسري لعراقيي الإقليم بسبب استقرار الأوضاع فيه، مرجعا السبب الى وجود شركات سويدية تعمل في إقليم كردستان.

وهو ما نفاه لـ"المدى" المتحدث الرسمي باسم وزارة الهجرة والمهجرين حيدر الموسوي اذ قال ان الحكومة العراقية لم تسمع بأي إجراء من هذا القبيل خصوصاً وان الوزارة كان لها لقاء مع السفير السويدي منذ وقت قريب وان أية دعوة رسمية من قبل الحكومة السويدية بترحيل اي عراقي من أية جهة كانت ستجابه بالرفض من قبل الحكومة العراقية.

وأضاف: ان العراق دائما ما يلتمس من الدول التي تعمل على إعادة اللاجئين وبصورة قسرية وقف هذه الإعادة، خصوصا وان بعض العراقيين استقروا منذ عقود في هذه الدولة فليس من المنصف ان نغيب حرياتهم ونعمل على إعادتهم بصورة قسرية، مبينا ان بعض الدول تعيد العراقيين لأسباب تتعلق بقوانينها الداخلية كأن تسبب البعض في مشاكل او متهم بقضية معينة او سجين، وان الحكومة العراقية عملت ومنذ فترة على إجراء عدة مفاوضات بهذا الخصوص أسفرت عن إرجاع عدد من السجناء العراقيين لدى هذه الدول، مستدركا ان الامر لا يتعدى نسبة ١٪ من اللاجئين العراقيين.

مطالب بوسائل الكترونية

ويجد اغلب اللاجئين العراقيين في الخارج ان الدور الحكومي المختص بإعالتهم في الخارج محدود، وهو بحاجة الى تفعيل. ويقول احد مواطني العراق في استراليا، وهو ديلان سمير، ويعمل في المهن الحرة باجر يومي، عبر بريد الكتروني تلقاه محرر "المدى": (لقد تحدد الدور الذي تقدمه لنا الحكومة الاسترالية بدفع معونات اقتصادية محدودة للغاية، تتراوح ما بين ٢٤٥-٤٥٠ دولاراً للفرد الواحد، وان الجانب العراقي لم يقدم لنا أي دعم يذكر).

الناطق باسم وزارة الهجرة ارجع امر تأخر وصول المساعدات والمعونات لبعض اللاجئين الى الضعف الموجود في الميزانية المخصصة للوزارة، إضافة الى ان بعض الآليات التي تتسم بطول وقتها فعندما تريد الدولة مساعدة لاجئي استراليا فيتطلب الامر ستة أشهر حتى تحصل الوزارة على تأشيرة الدخول (الفيزا).

عدد من اللاجئين تحدثت اليهم المدى عبر (Face book) اللاجئون من تمنوا ان يكون هنالك دور أكبر للحكومة في المرحلة المقبلة خصوصا وان العراق مقبل على مرحلة جديدة تتمثل في العمل من اجل تشكيل حكومة شراكة وطنية قادرة على رفع مستوى البلاد في جميع المجالات والإسهام في دعم كافة شرائح الشعب بما فيهم اللاجئون كونهم يمثلون نسبة كبيرة من سكان العراق.

الناطق الرسمي باسم وزارة الهجرة أشار الى ان الحكومة العراقية تعقد وبصورة مستمرة ندوات ومؤتمرات من اجل رفع المستوى المعيشي للاجئي العراق وبالفعل جرى تخصيص ٦ مليارات دولار تشجع من خلال هذا المبلغ لاجئي العراق العائدين من سوريا ولبنان والأردن والوزارة الآن بصدد تعميم التجربة على جميع دول الشرق الأوسط حتى يصل الى دول الاتحاد الأوروبي.

في سوريا حيث يوجد اكبر عدد للاجئين العراقيين، تحدث يحيى محمد حرب عن ان الانفجارات وعمليات الخطف هي السبب وراء تركه العراق إضافة الى سوء الخدمات اذ تشتت أفراد عائلته فأخوه يعيش في شمال البلاد وأخته وأبوه في أمريكا، مشددا على الى ان مركز تسجيل اللاجئين التابع للأمم المتحدة الذي يقع في دمشق هو المسؤول عن الإعانات التي تقدم لهم وان كانت هذه الإعانات قليلة ولكنها أفضل من الدور المعدوم للحكومة.

وتشير تقارير مركز تسجيل اللاجئين التابع للأمم المتحدة في سوريا ان عدد اللاجئين العراقيين كان أعلى نسبة لتوافد العراقيين الى سوريا في سنة ٢٠٠٧ اذ وصل العدد الى ١٠ الاف لاجئ يوميا.

اما في لبنان تحدث محمد ياسر عن المعاناة التي يعيشها هناك واتهم هو الآخر الجهات الحكومية بالتقصير اتجاه اللاجئين العراقيين، ويقول انا على المستوى الشخصي اعمل ليلا ونهارا من اجل إيجاد المال الكافي الذي يسد حاجتي رغم عيشي هنا بمفردي فكيف الأمر ان كان لدي عائلة.

وفي السياق ذاته ذهبت منظمة "هيومان رايتس ووتش" المعنية بحقوق الإنسان أن السلطات اللبنانية تعتقل اللاجئين العراقيين الذين يفتقرون للوثائق القانونية والثبوتية وتجبرهم اما على العودة إلى بلادهم او على المكوث في السجون لفترات طويلة، اذ يلاحظ التقرير الصادر من هذه المنظمة انه بالرغم من ان السلطات اللبنانية لا تجبر اللاجئين العراقيين على العودة الى العراق عنوة، فإنها تجبرهم على الاختيار بين شرين.

وفي تصريحات صحفية سابقة لبيل فريليك مدير شئون اللاجئين في المنظمة شدد على إن العراقيين المقيمين في لبنان يعيشون في رعب دائم مخافة الاعتقال، فالذين تلقي السلطات القبض عليهم يخيرون بين المكوث في السجون لفترات طويلة وبين العودة الى العراق، متهما السلطات اللبنانية بانتهاك حقوق الإنسان، مؤكدا ان عدد العراقيين الذين هم في السجون اللبنانية وصل الى ٥٨٠ لاجئا من اصل ٥٠٠٠٠ الف لاجئ عراقي موجود في لبنان

وتشير تقديرات المنظمة إلى أن عدد اللاجئين العراقيين في لبنان يناهز الـ ٥٠،٠٠٠ يقبع ٥٨٠ منهم خلف قضبان السجون في الوقت الذي تستقبل لبنان ٤٠٠،٠٠٠ من اللاجئين الفلسطينيين ولم تعاملهم بهذه الطريقة.

وكان المتحدث باسم المفوضية رون ريدموند قد أوضح في تصريحات صحيفة سابقة ان الأعداد المتزايدة للاجئين والمجموعات التي في هذه البلدان يواجهون صعوبات ضخمة من شأنها ان تتفاقم في حال لم يف المجتمع الدولي بالتزاماته، مؤكداً على ان السبعين مليون دولار التي تلقتها كل من الأردن وسوريا فقط تشكل مساهمة "سخية" لكنها لا تشكل بديلا من المساعدة الثنائية التي يحتاج اليها البلدان في شكل عاجل، في الوقت الذي أعلنت فيه الأردن ان تحتاج الى مليار دولار سنويا من اجل توفير احتياجات اللاجئين.

ريد موند لفت الى ان هذه الدول أي سوريا ولبنان والأردن تحتاج الى مئات من الملايين كمساعدة مباشرة من الدول المانحة لإيواء اللاجئين العراقيين ومساعدتهم طبيا وتربويا.

ويذكر ان المنظمات الإنسانية ترى أن عدد اللاجئين العراقيين في الشرق الأوسط يناهز المليونين. اذ يعتبر هؤلاء اللاجئون من الدرجة الثانية في سلم المواطنة في هذه البلدان. فهم لا يتمتعون بوضع قانوني يخول لهم العمل أو التنقل زد على ذلك أن البلدان التي تستقبل الكثير من اللاجئين العراقيين مثل سوريا ولبنان والأردن لم توقع على أي معاهدة دولية لحماية اللاجئين.

وقد نددت المنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان بهذا الوضع السيئ والأليم الذي يعيشه اللاجئون العراقيون.

ولاحظت هذه المنظمات الازدياد الكبير في عدد الأطفال الذين انقطعوا عن الدراسة وتقارن هذا بعدد الأطفال الذين يعملون في المطاعم والورش وغيرهما من الأماكن. كما لاحظت ظهور أمراض عديدة وخطيرة لدى اللاجئين العراقيين مثل أمراض القلب والسكري وحالات من الإحباط النفسي.

اما بالنسبة الى إعداد النازحين الى دول الاتحاد الأوروبي يقول وزير الهجرة العراقي ان عدد العوائل النازحة الى الدنمارك وفق بيانات الهجرة العراقية وصل الى ٤٥ الف عائلة، فيما بلغ عدد العوائل النازحة الى دولة النروج ٢٥ الف عائلة عراقية، وهي العوائل التي سجلت في دائرة الهجرة العراقية، أما ألمانيا فيبلغ عدد العوائل النازحة اليها ٩٥ الف عائلة غالبيتها عوائل كردية من إقليم كردستان، في حين يوجد في بريطانيا ١٠٠ الف عائلة عراقية.

اما في ما يتعلق بلاجئي العراق في السويد أعلنت مصادر في وزارة الهجرة والمهجرين ان هنالك سوء فهم من قبل دولة السويد للاتفاقية التي أبرمت بينها وبين العراق لعودة اللاجئين الموجودين فيها مما ادى بالتالي الى اتخاذ إجراءات تعسفية ضد العراقيين الموجودين هناك.

اذ أشار حيدر الموسوي، ان الذي جرى طرحه خلال اللقاء السابق بين الوزارة وممثلي سفارات الاتحاد الأوروبي هو الإعادة الطوعية للاجئي العراق في هذه الدول لا الإعادة القسرية لما للإعادة القسرية من اثار سلبية على عراقيي المهجر.

وبحسب تصريحات وزير الهجرة ان السويد تستقبل العدد الأكبر من اللاجئين بين دول الاتحاد الأوروبي كما يشير التقرير الذي عرضته الـ بي بي سي اذ وصل عدد العراقيين في السويد إلى ١٢٠ ألف شخص، بعد أن استقبل حوالي ٩ آلاف لاجئ عراقي في العام الماضي فقط وهو أكثر من نصف عدد اللاجئين العراقيين في كل دول أوروبا.

ويقول ارام صفاء اللاجئ في السويد في حديث لـ"المدى" ان كل من لا يمتلك إقامة في السويد يعامل كمضطهد، مبينا ان الحصول عليها أصبح الان أشبه بالأمر المستحيل فعند تقديم الطلب ويرفض من قبل الجهات القائمة على منح الإقامة يكون لطالب اللجوء حق استئناف قرار الرفض ثلاث مرات أمام الجهات المختصة، وعند نفاذ قرار الرفض تقوم السلطات المختصة بإرجاع طالب اللجوء الى العراق.

زينب احمد لاجئة في السويد تشير لـ"المدى" الى الإهمال الذي يتعرض له لاجئو العراق من قبل حكومتهم، اذ تقول انها وعلى الرغم من مرور عدة سنوات على تواجدها في السويد لم تر أية مساعدة او دعم ماديا كان ام معنويا من قبل الجهات الحكومية، مبينة ان جملة من الصعوبات التي تواجه العراقيين في السويد منها في ما يتعلق بالشهادة الدراسية، إضافة الى المشاكل التي تتعلق بالبيئة الاجتماعية.

وبين هذا وذاك تبقى مشكلة اللاجئين العراقيين دون حل ولا إحصائية، اذ لا تمتلك وزارة الهجرة أرقاماً محددة لعدد العراقيين في المهجر، واصفة الإحصائيات التي تتقدم بها المنظمات الدولية بالمبالغ بها، كون الوزارة تستقبل وبشكل مستمر أعداداً كبيرة من اللاجئين العراقيين العائدين الى الوطن، ويذكر أن المفوض الأعلى للاجئين أعلن في وقت سابق ان العراق يحتل المرتبة الثانية من حيث عدد اللاجئين في العالم بعد فلسطين.